الأمم المتحدة

A/AC.109/2024/3

الجمعية العامة

Distr.: General
15 March 2024
Arabic
Original: English

اللجنة الخاصـــة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

برمودا

ورقة عمل أعدّتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

لمحة عامة عن الإقليم 3

أولا – المسائل الدستورية والقانونية والسياسية 4

ثانيا – الميزانية 5

ثالثا – الظروف الاقتصادية 6

ألف – لمحة عامة 6

باء – الخدمات المالية 6

جيم – السياحة 8

دال – أعمال البناء 8

هاء – النقل والاتصالات 8

رابعا – الظروف الاجتماعية 9

ملاحظة: المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستقاة من مصادر عامة، منها مصادر حكومة الإقليم، ومن معلومات أحالتها الدولة القائمة بالإدارة إلى الأمين العام بموجب المادة 73 (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة. وقد أحالت الدولة القائمة بالإدارة هذه المعلومات في 4 كانون الأول/ديسـمبر 2023. ويمكن الاطّلاع على مزيد من التفاصـيل في ورقات العمل السـابقة المتاحة عبر الرابط التالي: https://www.un.org/dppa/decolonization/ar/documents/workingpapers.

080424 250324 24-05053 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ألف – لمحة عامة 9

باء – العمل 9

جيم – التعليم 10

دال – الصحة العامة 11

هاء – الجريمة والسلامة العامة 12

واو – حقوق الإنسان والقضايا المتصلة بها 13

خامسا – البيئة 14

سادسا – المسائل العسكرية 15

سابعا – العلاقات مع المنظمات الدولية والجهات الشريكة الدولية 15

ثامنا – الوضع المستقبلي للإقليم 16

ألف – موقف حكومة الإقليم 16

باء – موقف الدولة القائمة بالإدارة 16

تاسعا – الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة 17

المرفق

خريطة برمودا 19

لمحة عامة عن الإقليم

الإقليم: برمودا هي، على النحو المحدد في ميثاق الأمم المتحدة، إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي تديره المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

ممثلة الدولة القائمة بالإدارة: الحاكمة رينا لالجي (منذ كانون الأول/ديسمبر 2020)

الجغرافيا: تقع برمودا في الجزء الغربي من المحيط الأطلسي، على بعد نحو 917 كيلومتراً شرق ساحل ولاية نورث كارولاينا بالولايات المتحدة الأمريكية. وتتألف من 8 جزر رئيسية و 130 جزيرة أصغر حجماً.

المساحة: 53,35 كيلومتراً مربعاً

المنطقة الاقتصادية الخالصة: 370 450 كيلومتراً مربعاً

السكان: 982 63 نسمة (2023)

العمر المتوقع عند الولادة: 79,3 سنة (الرجال: 75,8 سنة؛ النساء: 82,7 سنة) في عام 2021

التركيبة الإثنية: نحو 52 في المائة من السود و 31 في المائة من البيض و 9 في المائة من ذوي الأعراق المختلطة و 8 في المائة من الأعراق الأخرى (تعداد عام 2016)

اللغة: الإنكليزية

العاصمة: هاملتون

رئيس حكومة الإقليم: رئيس الوزراء ديفيد بيرت (منذ تموز/يوليه 2017، أعيد انتخابه في تشرين الأول/أكتوبر 2020)

الحزبان السياسيان الرئيسيان: حزب العمال التقدمي، وتحالف برمودا الموحدة

الانتخابات: جرت آخر انتخابات في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2020؛ الانتخابات المقبلة: من المقرر إجراؤها بحلول تشرين الأول/أكتوبر 2025

الهيئة التشريعية: تتألف من مجلسين هما مجلس الشيوخ الذي يضم 11 عضواً يعيّنهم الحاكم (3 أعضاء من اختيار الحاكم، و 5 أعضاء يقترحهم رئيس الوزراء، و 3 أعضاء يقترحهم زعيم المعارضة)، ومجلس النواب الذي يضم 36 عضواً يُنتخبون ضمن 36 دائرة انتخابية لولاية لا تزيد مدتها عن خمس سنوات.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: 253 122 دولاراً (2022)

الأنشطة الاقتصادية: الخدمات المالية والسياحة

الشركاء التجاريون الرئيسيون: الولايات المتحدة وكندا والمملكة المتحدة والدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية

معدل البطالة: 3,1 في المائة (تشرين الثاني/نوفمبر 2022)

الوحدة النقدية: دولار برمودا المربوط بدولار الولايات المتحدة بنسبة واحد إلى واحد

نبذة عن تاريخ برمودا: اكتشـــفها في عام 1505 الرحالة الإســـباني خوان دي برموديث، وبحلول عام 1510 كانت تُســـمّى "لا برمودا (La Bermuda)". وظلت غير مأهولة إلى أن اســـتوطنها في عام 1609 مســـتعمرون بريطانيون تحطمت ســـفينتهم على إحدى شـــعابها المرجانية وهم في طريقهم إلى فرجينيا. وفي عام 1612، وسّـع الملك جيمس الأول الميثاق الممنوح لشـركة "Virginia Company" ليشمل برمودا. وبعد أن أُلغي ذلك الميثاق في عام 1684، أُلحقَ حكم هذه الجزر بالتاج البريطاني.

أولا - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية

1 - عُدل دســتور برمودا الذي صــدر في عام 1968 في خمس مناســبات، وكان آخر تنقيح في عام 2003. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، يمنح الدستور الإقليم حكما ذاتيا داخليا شبه كامل يترك للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشـــمالية الحد الأدنى من الضـــوابط الدســـتورية. والحاكم (والقائد الأعلى للقوات المسـلحة)، الذي يعيّنه التاج البريطاني، هو المسـؤول عن شـؤون الدفاع والشـؤون الخارجية والأمن الداخلي والشرطة. والحاكمة الحالية، رينا لالجي، هي أول امرأة تتقلد منصب حاكمة برمودا.

2 - ونظام الحكم في الإقليم برلمانيّ يتألف من حاكم ونائب حاكم ومجلس وزراء وهيئة تشـــريعية مؤلفة من مجلسين. ويعيّن الحاكمُ في منصب رئيس الوزراء عضوَ مجلس النواب الذي يبدو الأقدر على كسب ثقة أغلبية أعضاء المجلس الستة والثلاثين الذين يمثّل كلّ منهم دائرةً برلمانية. ويرأس رئيس الوزراء مجلسَ وزراء يضم رئيس الوزراء وستة وزراء على الأقل.

3 - ويسـتند القانون والنظام القانوني في برمودا إلى تطبيق القانون العام الإنكليزي، ومبادئ الإنصـاف، وتشريعات المملكة المتحدة (السارية منذ عام 1612) التي تم توسيع نطاق انطباقها ليشمل برمودا، والقوانين التي يسـنّها برلمان برمودا. ويُعيَّن أعضـاء هيئة القضـاء بناء على مشـورة كبير القضـاة. وتوجد في برمودا ثلاث محاكم هي: محكمة الصـلح، والمحكمة العليا، ومحكمة الاسـتئناف. وينص قانون أقاليم ما وراء البحار البريطانية لعام 2002 على منح الجنسية البريطانية لمواطني تلك الأقاليم.

4 - ويجب ألاّ يقل سن الناخبين في الانتخابات العامة أو الاستفتاءات عن 18 سنة وأن يكونوا حاملين للجنسية البرمودية بحكم الميلاد أو بحكم وضعهم القانوني، أو غير حاملين للجنسية على أن يكونوا مسجَّلين في قائمة الناخبين منذ 1 أيار/مايو 1976. وقد أُجريت الانتخابات العامة في الإقليم لانتخاب 36 عضـــواً في مجلس النواب في 1 تشـــرين الأول/أكتوبر 2020، ففاز حزب العمال التقدمي الحاكم، حيث زاد عدد مقاعده من 25 إلى 30 بينما شـــهد حزب تحالف برمودا الموحدة تناقصـــاً في عدد مقاعده من 11 إلى 6. وانتُخبت ثماني نساء في مجلس النواب. ولا يزال ديفيد بيرت من حزب العمال التقدمي يشغل منصب رئيس الوزراء في فترة ولايته الثانية.

5 - وفي عام 1995، أُجري استفتاء على مسألة الاستقلال. ومن ضمن الناخبين المؤهلين للتصويت الذين شـــاركوا في الاقتراع ونسـبتهم 58,8 في المائة، وهو عدد صـــغير بمقاييس برمودا وفقاً للدولة القائمة بالإدارة، صوّت 73,6 في المائة ضد الاستقلال. وكان حزب المعارضة آنذاك، وهو حزب العمال التقدمي، قد نظّم في أوســـاط مؤيدي الاســـتقلال حملة لمقاطعة الاســـتفتاء بحجة أنه ينبغي حســـم المســـألة في انتخابات عامة.

6 - وأفادت لجنة استقلال برمودا في تقريرها الصادر في عام 2005 بأن المسألة العرقية سمة حاضرة باستمرار في المشهد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لبرمودا على مر تاريخها. فالانقسامات العرقية تؤثر تأثيراً كبيراً في برمودا على صعيد تأييد الاستقلال أو معارضته، وكذلك تحديد الأسلوب الواجب اتّباعه للتحقق من رغبات السكان. وأراد حزب العمال التقدمي، الذي كان الحزب الحاكم في عام 2005، حسم مسألة الاستقلال في إطار انتخابات، وما زال الحزب، بحسب التقارير، ملتزماً علناً باتّباع سياسة فك الارتباط بالمملكة المتحدة. وفي المقابل، كان حزب برمودا المتحدة، الذي أصبح تحالف برمودا الموحدة، يؤيد إجراء استفتاء. وخلصت اللجنة إلى أنه يتعين على الحزبين السياسيين تبادل الآراء بشأن مزايا كلا النهجين.

7 - وفي عامي 2017 و 2018، ذكر رئيس الوزراء، ديفيد بيرت، أن الاستقلال، وإن كان الغاية النهائية لحزبه، ليس جزءاً من ولاية حزبه في الوقت الراهن، وأن برمودا لن تسعى إلى الاستقلال خلال فترة ولايته وذلك من أجل معالجة قضايا أكثر أهمية.

8 - وأثناء الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي التي عقدتها اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في دائرة سانت جون في دومينيكا في الفترة من 25 إلى 27 آب/أغسطس 2021، ذكر ممثل حكومة الإقليم، توماس كريستوفر فايموس، أن آخرين تكلّموا باسم أقاليم ما وراء البحار ورسموا صورة براقة للأوضاع فيها، غير أن الأحداث العالمية التي وقعت خلال السنوات الأربع الماضية قد أظهرت عكس ذلك، مشيرا إلى إعصاري إيرما وماريا اللذين حدثا في عام 2017. وذكر أيضا أن لجنة الشؤون الخارجية التابعة لبرلمان المملكة المتحدة حاولت في شباط/فبراير 2019 أن تملي على شعوب أقاليم ما وراء البحار ما يتعين عليها فعله بتقديم توصيات من شأنها أن تؤثر عليها سلبًا من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

9 - وطُرح استفساران في برلمان المملكة المتحدة في نيسان/أبريل وحزيران/يونيه 2023، على التوالي، أحدهما من قبل لجنة الإدارة العامة والشؤون الدستورية، لاستقراء الترتيبات الدستورية لأقاليم ما وراء البحار وما إذا كانت العلاقة تفي بالغرض المنشود في القرن الحادي والعشرين؛ وأما الاستفسار الثاني فمن قبل لجنة الإجراءات في مجلس العموم لدراسة الخيارات المتاحة فيما يتصل بتمثيل أقاليم ما وراء البحار في مجلس العموم.

ثانيا - الميزانية

10 - تبدأ السنة المالية للإقليم في نيسان/أبريل. ووفقاً لبيان حكومة الإقليم عن ميزانية السنة المالية 2024/2023 الذي قُدِّم في 17 شباط/فبراير 2023، كان يُتوقع أن تبلغ الإيرادات 1,2 بليون دولار. وهذا مبلغ يفوق بمقدار 77,7 مليون دولار أو 7,2 في المائة المبلغ الأصلي المقدر للسنة المالية 2023/2022، ويُعزى ذلك بشكل كبير إلى التغييرات في ضرائب الأجور، والزيادات في الإيرادات المتعلقة بالسياحة وفي شتى الرسوم، إلى جانب النمو الاقتصادي المستمر المتوقع.

11 - وفيما يتعلق بالسنة المالية 2024/2023، يقدر إجمالي النفقات، بما في ذلك نفقات خدمة الديون البالغة 130,4 مليون دولار والنفقات الرأسمالية البالغة 96 مليون دولار، بمبلغ 1,2 بليون دولار، وهو مبلغ يفوق بمقدار 100 مليون دولار المبلغ الأصلي المقدر للسنة المالية 2023/2022.

12 - ومن المتوقع أن يبلغ عجز الميزانية للسنة المالية 2024/2023 ما قدره 43,5 مليون دولار، وهو مبلغ يقل بمقدار 26,5 مليون دولار، أو 37,9 في المائة، عن المبلغ الأصلي المقدر للسنة المالية 20233/2022 وهو 70 مليون دولار.

13 - ووفقا لبيان الميزانية، ورغم أنه كان بإمكان حكومة الإقليم تحقيق ميزانية متوازنة بحلول السنة المالية 2024/2023، من أجل تمويل مشاريع البنى التحتية وسائر المشاريع ذات الأهمية البالغة، فلا تزال السنة المالية 2025/2024 هي الموعد المستهدف لتحقيق ميزانية متوازنة، على النحو المحدد في عام 2023، والذي تسير حكومة الإقليم على الطريق الصحيح نحو الوفاء به.

ثالثا - الظروف الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

14 - يقوم اقتصاد برمودا أساساً على تقديم الخدمات المالية إلى الأعمال التجارية الدولية وعلى السياحة. وتشير تقديرات وزارة المالية في الإقليم إلى أن الناتج المحلي الإجمالي لبرمودا ربما يكون قد نما بنسبة تتراوح من 3,4 إلى 3,9 في المائة في عام 2022، مدفوعًا بالنمو في قطاع الأعمال التجارية الدولية والانتعاش المستمر في قطاع السياحة.

15 - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، فإن القطاع الصناعي صغير الحجم والزراعة محدودة لأن نسبة الأراضي الصالحة للزراعة لا تتجاوز 20 في المائة. وفي عام 2021، استمرت قطاعات الزراعة والحراجة وصيد الأسماك في المساهمة بما نسبته 0,3 في المائة في الناتج المحلي الإجمالي، وقد ارتفعت مساهماتها بمقدار 4,3 ملايين دولار (24,8 في المائة)، ويرجع ذلك أساسا إلى ارتفاع الأنشطة المتصلة بالمحاصيل وتربية الحيوانات.

16 - وبلغ معدل التضخم السنوي، وفقا لما يرد في مؤشر أسعار الاستهلاك، 3,8 في المائة لشهر تشرين الثاني/نوفمبر 2022، بينما بلغ معدل التضخم في أسعار الأغذية 10,4 في المائة.

17 - ووضعت حكومة الإقليم خطة للإنعاش الاقتصادي في عام 2020 لمعالجة أثر جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، إلى جانب المشاكل الهيكلية والنُظُمية التي تعرقل النمو. وقد بدأت في آذار/مارس 2021 المرحلة 3 من الخطة، ويخضع تنفيذها للإشراف المناسب من مجلس الوزراء. وحتى كانون الأول/ديسمبر 2023، كان قد نُفذ بنجاح أكثر من ثلثي المبادرات محققة نتائج قابلة للقياس، وكان أكثر من 80 في المائة من المبادرات على المسار الصحيح.

باء - الخدمات المالية

18 - برمودا هي أحد المراكز الدولية الرائدة في مجال الأنشطة المالية والأعمال التجارية في العالم. ويساهم هذا القطاع بنحو 41 في المائة في ناتجها المحلي الإجمالي. وبرمودا أيضاً هي أحد المراكز العالمية الرئيسية في مجالات التأمين وإعادة التأمين الواسعة النطاق.

19 - وهيئة النقد في برمودا، وهي الهيئة المتكاملة التي تنظم قطاع الخدمات المالية، هي الجهة المخوّلة سلطة تحصيل الغرامات المدنية. ولا يوجد مصرف مركزي في الإقليم. وعملية ربط العملة بدولار الولايات

المتحدة تشـــرف عليها مصـــارف تجارية تلبي العرض والطلب على أســـاس معدل واحد إلى واحد. وهذه المصارف، لا هيئة النقد في برمودا، هي التي تملك احتياطيات برمودا من النقد الأجنبي.

20 - وفي عام 2022، سُجلت في برمودا 812 شركة وشراكة دولية جديدة، ووفر هذا القطاع 642 4 وظيفة، أو يمثل زيادة بمقدار 230 وظيفة، مما يعكس معدل نمو قدره 5,2 في المائة مقارنة بعام 2021. وأما الدخل الوظيفي للقطاع خلال الأرباع الثلاثة الأولى فقد ســـجل أيضـــا نموًا قدره 94,3 مليون دولار، أو ما نسبته 8,9 في المائة.

21 - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، لم تكن برمودا قط دائرة تطبّق فيها قوانين الســرِّية المصـــرفية، وهي تحتفظ بسجل للمالكين المستفيدين من القطاع الخاص منذ أربعينات القرن الماضي. ويتضمن السجل الحالي تفاصيل عن المالكين النهائيين للكيانات المؤسسية الخاصة العاملة في برمودا. وهو سجل مركزي تديره هيئة عامة، ويجري تحديثه، نظراً لتغير الملكية على مر الزمن، باستخدام نظام آلي نشط. وبموجب التشريعات التنظيمية، توجد أحكام خاصة بالمؤسسات المالية تتعلق بحملة الأسهم المسيطرين تتطلب موافقة هيئة النقد في برمودا على هؤلاء الأشخاص.

22 - ومنذ ما يزيد على 70 عاماً، تُلزِم برمودا الأشخاص الراغبين في تأسيس شركة في الإقليم بتوفير معلومات عن المالك المســتفيد النهائي. وتتولى هيئة النقد حالياً التحري عن هؤلاء الأشـــخاص (بشـــرط أن يمتلكوا حصة مسيطرة دنيا نسبتها 10 في المائة). ويخضع نقل الأسهم إلى غير البرموديين أيضاً لتحريات من قبل هيئة النقد. وتحتفظ الهيئة بكل المعلومات المتعلقة بالمســـتفيد النهائي التي تقدَّم لها في إطار عملية التحري.

23 - وتتبادل الحكومة المعلومات مع الســـلطات المختصـــة في المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية اللتين أبرمت معهما اتفاقات دولية. وفي نيسان/أبريل 2016، أبرمت برمودا اتفاقاً ثنائياً مع المملكة المتحدة بشأن تبادل المعلومات المتصلة بالملكية النفعية يُتيح للسلطات المكلفة بإنفاذ القانون الاطلاع في أوانه على المعلومات المتصلة بالملكية النفعية للشركات والكيانات القانونية المسجَّلة في الدوائر الخاضعة لسلطتها.

24 - وفي أيار/مايو 2018، أقرّ برلمان المملكة المتحدة قانون الجزاءات ومكافحة غسيل الأموال الذي يُلزِم وزير الخارجية بأن يوفّر كل أشكال المساعدة المعقولة لحكومات أقاليم ما وراء البحار لتمكين كل واحدة منها من إنشاء سجل للملكية النفعية للشركات المسجَّلة في دائرتها وإتاحته لعامة الناس، وبأن يُعدّ، في موعد أقصاه 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، مشروع مرسوم ملكي يُلزِم جميع أقاليم ما وراء البحار بأن تنشئ هذا السجل إن لم تكن فعلت ذلك من قبل. وفي 14 كانون الأول/ديسمبر 2020، نشرت حكومة المملكة المتحدة مشروع مرسوم ملكي يحدد إطارا لتلك السجلات. والتزمت حكومة برمودا بإنشاء سجل من هذا القبيل، وتقدم حكومة المملكة المتحدة الدعم في ذلك حســـب الاقتضـــاء. وفي عام 2020، توقعت حكومة المملكة المتحدة على نحو معقول أن تصبح سجلات أقاليم ما وراء البحار بحلول نهاية عام 2023.

25 - وفي أيلول/سبتمبر 2013، انضـــمت برمودا إلى الاتفاقية المتعددة الأطراف المتعلقة بالمســـاعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الضريبية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، من أجل تيسير التعاون بين الولايات القضـــائية في تقييم الضـــرائب وجبايتها، وخاصـــة من أجل مكافحة تجنب الضـــرائب والتهرب من دفعها. وبدأ سريان الاتفاقية في 1 آذار/مارس 2014. وتماشيا مع اتفاق أبرمه 140 بلدا عضوا

في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن إجراء تغييرات جوهرية في نظمها الضريبية، أقر مجلس النواب، في 15 كانون الأول/ديسمبر 2023، مشروع قانون يحمل اسم "قانون ضريبة الدخل على الشركات لعام 2023"، سيطبق على الأعمال التجارية التي تشكل جزءا من مجموعات الشركات المتعددة الجنسيات التي تبلغ مداخيلها السنوية 750 مليون يورو أو أكثر. ومن المقرر أن يبدأ سريان القانون في كانون الثاني/يناير 2025.

جيم - السياحة

26 - في عام 2021، عاد قطاع السياحة للعمل بعد تخفيف القيود المفروضة بسبب جائحة كوفيد-19. واتبعت برمودا نهجًا تدريجيًا إزاء إلغاء بروتوكولات السفر فيما يتعلق بكوفيد-19، وقد توقف العمل به في كانون الأول/نوفمبر 2022.

27 - وبين عامي 2021 و 2022، ارتفع إجمالي عدد الزوار القادمين جوا بنسبة 102 في المائة، من 153 72 زائرا إلى 865 145 زائرا، وزاد عدد الزوار القادمين على متن السفن السياحية بنسبة 2,735 في المائة، من 123 24 زائرا إلى 657 402 زائرا. وارتفع إنفاق الزوار القادمين جوا بنسبة 120 في المائة، من 122,6 مليون دولار إلى 270,1 مليون دولار. وبالرغم من حدوث زيادات كبيرة في عام 2022، فإن إحصاءات نهاية العام تؤكد أنه لا يزال هناك مزيد من العمل يتعين القيام به قبل بلوغ مستويات عام 2019.

دال - أعمال البناء

28 - مقارنة بالفترة نفسها من عام 2021، ارتفعت قيمة المشاريع الجديدة التي بدأت خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2022 بنسبة 20,6 في المائة من 83,4 مليون دولار إلى 100,6 مليون دولار. ومع ذلك، انخفضت القيمة التقديرية للأعمال المنفذة خلال نفس الفترة بنسبة 18,9 في المائة من 92,9 مليون دولار إلى 75,3 مليون دولار.

هاء - النقل والاتصالات

29 - تمتلك برمودا شبكة من الطرق العامة المعبدة يبلغ طولها نحو 200 كيلومتر، إلى جانب شبكة من الطرق الخاصة بطول 400 كيلومتر. وأدت القيود المفروضة على تملك السيارات بواقع سيارة واحدة لكل أسرة معيشية، مقرونة بسياسة لا تجيز تأجير السيارات، إلى إقامة نظام للنقل العام مكون من الحافلات والعبّارات. وواجهت دائرة النقل العام صعوبات في تلبية احتياجات النقل للسكان والزوار بسبب قدم أسطول حافلاتها التي تعمل بالديزل. وفي آب/أغسطس 2023، أكدت الإدارة استلام 10 حافلات كهربائية جديدة، ومن المتوقع وصول 30 حافلة أخرى على دفعتين بحلول أيلول/سبتمبر 2023. وفي عام 2016، عدّلت برمودا تشريعاتها (قانون المركبات لعام 1951) للسماح لأول مرة باستئجار السيارات الصغيرة. وفي 20 نيسان/أبريل 2017، دخلت لوائح المركبات (السيارات الصغيرة) لعام 2017 حيز النفاذ. وبعد ثلاث سنوات متتالية من الانخفاض، ارتفع عدد المركبات الطرقية المسجلة بنسبة 1 في المائة في عام 2022 إلى 668 49 مركبة، بالمقارنة مع 994 48 مركبة في عام 2021.

30 - وتُسيِّر رحلات جوية تجارية منتظمة تربط برمودا بوجهات في كندا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة. ولبرمودا وكالاتها الخاصة في مجال تنظيم الملاحة الجوية والبحرية تُدير سجلاتِها هيئةُ الطيران المدني وهيئة الشحن والشؤون البحرية في برمودا.

31 - وهناك أربعة كبلات بحرية دولية تربط برمودا بالبر الرئيسي لأمريكا الشمالية وكبل واحد يربط برمودا بأمريكا اللاتينية. وتتاح لحوالي 98 في المائة من الأشخاص في برمودا إمكانية الاتصال بشبكة الإنترنت. وبلغ عدد المشتركين في خدمات الهاتف في السنة المالية 2022/2021 ما مجموعه 204 19 مشتركين، وهو ما يمثل انخفاضا بنسبة 7 في المائة من 673 20 مشتركا في السنة المالية 2021/2020، ليستمر بذلك الاتجاه التنازلي الذي بدأ في السنة المالية 2004/2003. ولدى برمودا ثماني محطات إذاعية، ومحطتان للبث التلفزيوني، وثلاث جهات تقدم الخدمات التلفزيونية القائمة على الاشتراكات، وجهتان تقدمان خدمات الهاتف المحمول، وصحيفة يومية واحدة.

رابعا - الظروف الاجتماعية

ألف - لمحة عامة

32 - فيما يتعلق بالسنة المالية 2024/2023، تحظى وزارة الصحة بنصيب الأسد من إجمالي النفقات الحكومية التقديرية، بنسبة 16,6 في المائة، أو 199,2 مليون دولار. وتليها وزارة التعليم، بنسبة 11,7 في المائة، أو 139,8 مليون دولار.

33 - وفيما يتعلق بالسنة المالية 2024/2023، من المقرر أن تتلقى وزارة الاقتصاد والعمل مبلغًا يقدر بنحو 77,2 مليون دولار، منها 54 مليون دولار مخصصة للمساعدة المالية. وخلال السنة المالية 2023/2022، انخفض متوسط عدد الأشخاص الذين يتلقون المساعدة المالية من 226 2 شخصًا في السنة المالية 2022/2021 إلى 095 2 شخصًا. وحدث هذا الانخفاض بشكل رئيسي في عدد الأشخاص المؤهلين في فئتي "أقوياء البنية العاطلون عن العمل" و "ذوو الدخل المنخفض"، إذ حصل مزيد من الأشخاص على فرص عمل في أعقاب كوفيد-19. وانخفضت المدفوعات في سياق المساعدات المالية بمبلغ قدره 1,4 مليون دولار تقريبًا.

34 - وفيما يتعلق بالسنة المالية 2024/2023، من المقرر أن تتلقى وزارة التنمية الاجتماعية وكبار السن مبلغًا يقدر بنحو 26,4 مليون دولار، منها 18,8 مليون دولار لخدمات الأطفال والأسرة. وفي كانون الأول/ديسمبر 2023، شرعت الوزارة في مشاورة عامة بشأن التشرد في برمودا، بهدف الإعداد لخطة استراتيجية شاملة. وفي آذار/مارس 2023، أُطلق برنامج العيش المستقل، وهو الأول من نوعه في برمودا، لدعم الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 18 عاما و 24 عاما ممن بلغوا سن الخروج من كنف خدمات رعاية الأطفال.

باء - العمل

35 - انخفض العدد الكليّ لفرص العمل المشغولة في برمودا بنسبة 1,9 في المائة، من 316 31 في عام 2021 إلى 914 31 في عام 2022، وهذه هي الزيادة الأولى منذ بدء جائحة كوفيد-19. وفي عام 2022، مثل قطاع الأعمال التجارية الدولية، وقطاع خدمات الإسكان والإطعام، وقطاعات الأنشطة المهنية

والعلمية والتقنية مجتمعة ما نسبته 76,1 في المائة من إجمالي الوظائف الجديدة المشغولة، حيث شُغلت 230 و 193 و 65 وظيفة جديدة على التوالي. وكان قطاع الأعمال التجارية الدولية أكبر مجموعة منفردة للأنشطة الاقتصادية. وعلى الرغم من زيادة بنسبة 6,3 في المائة في عدد الوظائف في قطاع خدمات الإسكان والإطعام، احتل هذا القطاع المرتبة الرابعة على قائمة أكبر أرباب العمل، إثر فشله في استعادة مكانته السابقة كأكبر رب عمل.

36 - وارتفع إجمالي عدد الوظائف التي يشغلها البرموديون بنسبة 1 في المائة، من 003 22 إلى 230 22 وظيفة، في حين ارتفع عدد الوظائف التي يشغلها غير البرموديين بنسبة 5,2 في المائة، من 952 6 إلى 311 7 وظيفة. وبلغ متوسط الدخل الإجمالي السنوي لعام 2022 لدى جميع شاغلي الوظائف 599 68 دولارا، أي بزيادة نسبتها 2,6 في المائة عن 836 66 دولارا في عام 2021، وهو ما يقل كثيرا جدا عن متوسط معدل التضخم السنوي البالغ 4,7 في المائة الذي شهده شهر آب/أغسطس 2022. وبلغ متوسط الدخل الإجمالي لشاغلي الوظائف البرموديين 302 65 دولار، في حين كان متوسط الدخل أعلى لغير البرموديين، بمن فيهم حملة تراخيص الإقامة الدائمة، وأزواجُ البرموديين من غير البرموديين، وغيرُ البرموديين الآخرين إذ بلغ دخلهم تباعا 692 73 دولارا و 288 78 دولارا و 736 82 دولارا. وظلت النساء تكسب أكثر من الرجال. ففي المتوسط، بلغ نصيب الرجال من إجمالي متوسط الدخل ما نسبته 95 في المائة، مقارنة بما نسبته 105 في المائة لدى النساء.

37 - وبوابة العمالة البرمودية، وهي قاعدة بيانات وطنية للعمالة على الإنترنت تديرها إدارة تنمية القوى العاملة منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2013، متاحة للبرموديين الذين يبحثون عن عمل، والغرض الرئيسي منها هو تجميع فرص العمل المتاحة في برمودا في موقع مركزي واحد، مما يساعد على الربط بين العمال وأصحاب العمل، وإتاحة العثور على مزيد من فرص العمل للبرموديين المؤهلين، والتقليل، في نهاية المطاف، من الحاجة إلى تقديم طلبات الحصول على تصاريح العمل. وعقب إعلان وزارة الاقتصاد والعمل، في كانون الأول/ديسمبر 2022، عن نيتها إنشاء مجلس استشاري جديد لتنمية القوى العاملة من أجل التصدي للتحديات في سوق العمل، جرى تعيين أعضاء المجلس الاستشاري في نيسان/أبريل 2023. وفي ضوء التوقع بأن يمثل كبار السن ما يقرب من ربع السكان في عام 2026، أعلنت وزارة الاقتصاد والعمل أنها ستسعى إلى تقديم مزايا للأعمال التجارية التي ستحتفظ بالعمال الأقوياء البنية القادرين على العمل إلى ما بعد سن 65 عامًا.

38 - ودخل مرسوم العمل (الحد الأدنى للأجور في الساعة) لعام 2023 حيز النفاذ في 1 حزيران/يونيه 2023، وحُدِّد بموجبه معدل الحد الأدنى للأجور عند 16,40 دولارا. ودخل قانون العمل المعدَّل (تمديدُ إجازة الأمومة وإجازةُ الأبوة) لعام 2019 حيز التنفيذ في كانون الثاني/يناير 2020، ومدِّدت بموجبه إجازة الأمومة واستُحدثت إجازة أبوة.

جيم - التعليم

39 - فيما يتعلق بالسنة المالية 2024/2023، سيُرصد لوزارة التعليم اعتماد يناهز 139,8 مليون دولار (وهو ما يمثل زيادة قدرها 4,5 ملايين دولار مقارنة بالميزانية الأصلية للسنة المالية 2023/2022). والتعليم في برمودا إلزامي للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5 سنوات و 16 سنة، وهو مجاني في المدارس الحكومية لجميع الأطفال حتى سن 19 سنة. ويضم نظام التعليم العام للبلد 10 مؤسسات للتعليم ما قبل

المدرسي، و 18 مدرسة ابتدائية، و 5 مدارس إعدادية، ومدرسة لذوي الاحتياجات الخاصة، ومدرستين ثانويتين، ومدرستين بديلتين، وبلغ مجموع الطلاب فيه 272 4 طالباً وطالبة في عام 2021. ويوجد عدد من المدارس الخاصة، منها ست مدارس للتعليم الابتدائي المبكر، توفر التعليم لقرابة 40 في المائة من الطلاب ممن هم في سن التعليم الإلزامي. ولا تحصل تلك المؤسسات على أي تمويل حكومي.

40 - وبلغ مجموع عدد الطلاب الملتحقين بالمدارس في عام 2021، بما في ذلك المدارس العامة والخاصة وكلّية برمودا، 757 8 طالباً وطالبة. واستمر عدد حالات الالتحاق بالمدارس العامة في الانخفاض منذ عام 2012، باستثناء عام 2013. وفي عام 2021، انخفض عدد الطلاب الملتحقين بالمدارس العامة بمقدار 162 طالبا، فيما ارتفع عدد الطلاب الملتحقين بالمدارس الخاصة بمقدار 156 طالبا. وعقب نمو مطرد منذ عام 2016، انخفض معدل الالتحاق بكلية برمودا بمقدار 12 في المائة في عام 2021. وشكلت الفتيات غالبية إجمالي الملتحقين، إذ بلغت نسبتهن 52 في المائة؛ وبلغت نسبة الطالبات الملتحقات بالمدارس العامة 48 في المائة، فيما بلغت نسبتهن التحاقهن بالمدارس الخاصة 52 في المائة وفي كلية برمودا 63 في المائة.

41 - وبدأت وزارة التعليم في إصلاح نظام المدارس العامة اعتبارا من السنة المالية 2023/2022 بتقليص عدد المدارس الابتدائية من 18 إلى 10، بمعدل مدرسة واحدة في كل دائرة، باستثناء دائرة بيمبروك حيث توجد مدرستان. وأعلنت الوزارة أيضا عن عزمها الانتقال من نظام تعليمي ثلاثي المستويات يضم مدارس إعدادية إلى نظام من مستويين بدون مدارس إعدادية.

42 - ويدفع الطلاب القادمون من أقاليم ما وراء البحار رسوم التعليم نفسها التي يدفعها الطالب المحلي في الجامعات البريطانية، شريطة أن يكونوا قد عاشوا في إقليم بريطاني من الأقاليم الواقعة ما وراء البحار أو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية أو سويسرا طوال السنوات الثلاث السابقة للسنة الدراسية الأولى من فترة دراستهم. ويحق للطلاب الحصول على قروض لدفع الرسوم الدراسية في إنكلترا شريطة أن يكونوا حاصلين على مركز المقيم عند وصولهم إلى المملكة المتحدة وأن يبدؤوا دراسات جامعية، بدوام كامل أو بدوام جزئي، خلال العام الدراسي 2024/2023، ويُشجّع الطلاب المؤهلون على استصدار جواز سفر بريطاني قبل التقدم بطلب للحصول على المركز المؤهل لدفع رسوم الدراسة في المملكة المتحدة بالمعدل المحلي.

دال - الصحة العامة

43 - بلغت الميزانية المرصودة لوزارة الصحة للسنة المالية 2024/2023 نحو 199,2 مليون دولار (أي بزيادة قدرها 4,7 ملايين دولار مقارنة بميزانيتها الأصلية للسنة المالية 2023/2022)، وهو ما يمثل نصيب الأسد من الميزانية الحكومية. وتعتني هذه الوزارة بالنظام الصحي في الإقليم، وتدير الخدمات المقدمة للمسنين، وتساعد الأشخاص من ذوي الإعاقة، وتحقق في بلاغات سوء المعاملة، وتراقب دُور الرعاية الطويلة الأجل.

44 - ويستخدم الإقليم حالياً نظاماً مختلطاً لتمويل الرعاية الصحية يتألف من التمويل الحكومي المباشر ومن خدمات التأمين الصحي الاجتماعي، مدعوماً بإعانات حكومية. وشُرع في مبادرة لإصلاح التمويل الصحي بقيادة وزارة الصحة في عام 2018 بهدف توفير التغطية بالخدمات الصحية الأساسية للجميع من خلال نظام واحد للدفع. وعُرضت الاستراتيجية الصحية لبرمودا للفترة 2022-2027 في عام 2022 وتضمنت خريطة طريق لتوفير التغطية الصحية للجميع. ووفقا لتلك الاستراتيجية، يعاني النظام الصحي في

برمودا من ارتفاع التكاليف، ومعدل إنفاق الفرد فيه على الرعاية الصحية هو من أعلى المعدلات في العالم؛ ولا يزال ما يصل إلى 35 في المائة من السكان غير قادرين على الحصول على الرعاية الصحية الجيدة دون التعرض لضائقة مالية؛ وتُنفق نسبة 11,6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على الصحة، وهذه ثالث أعلى نسبة في منطقة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وفي 8 كانون الأول/ديسمبر 2023، بدء العمل بالاستراتيجية الوطنية للصحة الرقمية 2023، بهدف إنشاء نظام متكامل ومستدام للرعاية الصحية وكفالة إمكانية حصول الجميع على التغطية الصحية.

45 - ومعدل شيخوخة السكان في برمودا مرتفع في حين أن معدل الخصوبة منخفض. وفي عام 2021، بلغ معدل الخصوبة الكلي 1,3 ولادة لكل امرأة وهو دون مستوى الإحلال البالغ 2,1 ولادة لكل امرأة. وبلغ متوسط العمر المتوقع عند الولادة 79,3 سنة (75,8 سنة للرجال و 82,7 سنة للنساء). وتفيد التقارير بأن متوسط العمر المتوقع أعلى بأربع سنوات لدى السكان البيض مما هو عليه لدى بقية فئات السكان.

46 - وفي عام 2023، جرى توسيع نطاق الاستفادة من نظام الحصص التابع للخدمة الصحية الوطنية في المملكة المتحدة ليشمل برمودا للمرة الأولى. وسيتيح هذا النظام لأربعة مرضى سنوياً من الإقليم كحد أقصى الحصول على الرعاية الصحية الأولية مجاناً من خلال الخدمة الصحية الوطنية في المملكة المتحدة.

47 - وظلت حكومة المملكة المتحدة تدعم أقاليم ما وراء البحار طيلة فترة جائحة كوفيد-19. ومن أشكال الدعم المقدّم تمويلُ وتوفيرُ أدوات الاختبار، والمستهلكات المختبرية، والمعدات واللوازم الطبية، واللقاحات المضادة لكوفيد-19، بما في ذلك الجرعات المعزِّزة، وتوفير الخبرات في مجال الصحة العامة. وتفيد الدولة القائمة بالإدارة بأن الدعم المقدَّم منها يتماشى مع التزامها الدائم تجاه شعوب أقاليمها الواقعة وراء البحار.

هاء - الجريمة والسلامة العامة

48 - تحرص وزارة الأمن الوطني على ضمان السلامة والأمن في برمودا. وتشرف الوزارة على عدة إدارات ووكالات لتحقيق أهدافها هي: دائرة برمودا للإطفاء والإنقاذ، وإدارة السجون والإصلاحيات، وكتيبة برمودا الملكية، ودائرة شرطة برمودا، وهيئة الشكاوى ضد الشرطة.

49 - وتعمل دائرة شرطة برمودا على تعزيز الأمن في برمودا بحماية الأرواح والممتلكات، وصون القانون والنظام، والحفاظ على السكينة، وتقديم الجناة إلى العدالة وفقا للقانون، وتعزيز السلامة المجتمعية، وزيادة ثقة الجمهور. ووفقا للخطة الاستراتيجية والعملياتية للفترة 2021-2026، لدى دائرة الشرطة خمس أولويات هي: (أ) الحد من الجرائم الخطيرة وحماية الضعفاء؛ (ب) وتعزيز الثقة في الشرطة؛ (ج) والحد من الأضرار على الطرق؛ (د) والعمل بالتعاون مع الوكالات الأخرى؛ (هـ) وتطوير ضبط الأمن الرقمي. ويقوم فريق إنفاذ مشترك بين الوكالات معني بمكافحة العصابات بالتصدي لعنف العصابات والعنف المسلّح. وافتُتح، في أيلول/سبتمبر 2023، مشروع لإنشاء دائرة تلفزيونية مغلقة على نطاق الإقليم بهدف تعزيز الأمن والسلامة. وفي إطار هذا المشروع سيتم تركيب أكثر من 247 كاميرا عالية الاستبانة مزودة بقدرات الرؤية الليلية والذكاء الاصطناعي لمساعدة دائرة شرطة برمودا على التحقيق في الجرائم.

50 - وأشارت حكومة المملكة المتحدة إلى التزامها بتقديم المساعدة لأقاليم ما وراء البحار من أجل مواجهة العواصف الكبرى والكوارث الأخرى. ففي عام 2023، كانت السفينة HMS *Dauntless* متمركزة

في منطقة البحر الكاريبي في إطار مهام دوريات البحرية الملكية في شمال المحيط الأطلسي من أجل كفالة الإبقاء على وجود بحري للمملكة المتحدة على مدار العام لتقديم الدعم إلى أقاليم ما وراء البحار في الاستعداد والتصدي لخطر الأعاصير وغيرها من الكوارث، وتقديم المساعدة الإنسانية، والإغاثة في حالات الكوارث، وتوفير الدعم للاتصالات في حال حدوث أزمات في المنطقة.

واو - حقوق الإنسان والقضايا المتصلة بها

51 - تسري في برمودا أحكام الصكوك الأساسية الدولية والأوروبية لحقوق الإنسان، بما فيها الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية حقوق الطفل، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. ووسّعت المملكة المتحدة رسمياً نطاق التصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ليشمل برمودا في آذار/مارس 2017، مع تسجيل تحفظين يتعلقان بالمادتين 1 و 15 (4) من الاتفاقية. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، سُحب التحفظ الأول لاحقا لانتهاء العمل بالتجنيد الإلزامي بموجب قانون تعديل شؤون الدفاع المؤرخ تموز/يوليه 2018. أما التحفظ الثاني، فراعى الأحكام الدستورية والأحكام المتعلقة بالهجرة التي كان ينجم عنها تمييز ضد المرأة البرمودية المتزوجة من رجل غير برمودي، لأن الرجل غير البرمودي المتزوج من امرأة برمودية لديه حقوق أقل مما لدى المرأة غير البرمودية المتزوجة من رجل برمودي. ولاحقا بإنشاء مجلس للشؤون الجنسانية في أيلول/سبتمبر 2022 لمساعدة حكومة الإقليم في اقتراح ما يلزم من التغييرات التشريعية ومبادرات وبرامج السياسة العامة وفقا لما تقتضيه الاتفاقية، جرى الإعلان في 12 كانون الثاني/يناير 2023 عن أعضاء المجلس العشرة الذين سيمثلون الوكالات الحكومية، والمنظمات غير الربحية ومنظمات المجتمع المدني، ورواد الأعمال.

52 - وتأسست لجنة حقوق الإنسان في برمودا في عام 1982 لتنفيذ قانون حقوق الإنسان لعام 1981. ووفقاً لما ذكرته حكومة الإقليم، تتعلق الجوانب الرئيسية الثلاثة لعمل اللجنة بتوفير وسائل فعالة ومتاحة في الوقت المناسب للبت في الشكاوى الفردية المتعلقة بحقوق الإنسان والتحرش الجنسي والإعاقة، وبتعزيز المعارف المتعلقة بحقوق الإنسان في برمودا وتشجيع الأفراد على انتهاج مبادئ المساواة، والمساعدة على تذليل العقبات التي تحول دون تحقيق المساواة في العمالة والحصول على الخدمات.

53 - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، قدمت حكومة برمودا إخطارا للطعن أمام اللجنة القضائية للمجلس الملكي الخاص في الأحكام الصادرة في عام 2018 عن المحكمة العليا في برمودا ومحكمة الاستئناف التي خلص فيها إلى أن أحكام قانون المعاشرة في برمودا لعام 2018 غير دستورية من حيث قصرها الزواج على الأزواج من الجنس الآخر. وعقب جلسات الاستماع في شباط/فبراير 2021، أصدر المجلس الملكي الخاص حكما في 14 آذار/مارس 2022 يسمح بالطعن في تلك الأحكام على أساس أن القانون لم يكن غير دستوري. وفي تموز/يوليه 2022، أُقرت التعديلات على قانون المعاشرة لعام 2022 من أجل تمديد الفترة الانتقالية لقانون المعاشرة لعام 2018 لغاية 14 آذار/مارس 2022، بغية تأكيد صلاحية الزيجات المثلية التي عُقدت قبل تاريخ صدور حكم المجلس الملكي الخاص، وبعد ذلك، ينبغي التعامل مع إشعار الزواج المثلي باعتباره إشعارا رسميا بالمعاشرة أو بالمعاشرة البحرية.

خامسا - البيئة

54 - تضطلع إدارة البيئة والموارد الطبيعية بالمسؤولية عن إدارة وتنظيم مصايد الأسماك، والحفاظ على البيئة البحرية وعلى التراث البحري، وحفظ الأراضي وإدارة المحميات الطبيعية، ومكافحة التلوث، والزراعة، والثروة الحيوانية والنباتية، ومعرض الأحياء المائية والمتحف وحديقة الحيوانات في برمودا.

55 - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، منحت وزارة الداخلية الأولوية لتطوير وتوسيع نطاق لجنة بحر سارغاسو، المنشأة عملا بإعلان هاملتون بشأن التعاون من أجل المحافظة على بحر سارغاسو، وذلك لتحسين إدارة كامل بحر سارغاسو الذي اعترف به إعلان هاملتون بوصفه نظاماً إيكولوجياً محيطياً مفتوحاً ومهماً.

56 - وتواصل برمودا جهودها الرامية إلى ضمان الإدارة المستدامة لمصايد الأسماك لديها، وتحسين أمنها الغذائي. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، تشير الملاحظات الواردة من صيادي الأسماك والمسؤولين الحكوميين إلى أن الأسماك تتجمع للتفريخ في وقت أبكر من السنة، وذلك على الأرجح بسبب ارتفاع درجات حرارة المياه. وحصلت حكومة الإقليم على تمويل من صندوق داروين المعزز، المعروف أيضا باسم صندوق البيئة والمناخ لأقاليم ما وراء البحار، لفائدة مجموعة من المشاريع المتنوعة لأغراض منها تقييم التنوع البيولوجي للأسماك المتنقلة في الأعماق البحرية في برمودا، ودعم الأولويات الاستراتيجية لحكومة الإقليم في مجال حفظ التنوع البيولوجي أثناء عملها على وضع تدابير حمائية مكانية في إطار برنامج برمودا لازدهار المحيطات الذي يهدف إلى تعزيز الاستخدام المستدام لموارد المحيطات، وتعزيز رصد الأنواع الغازية غير المحلية في كافة أقاليم ما وراء البحار البريطانية ومنعها من دخول الأقاليم.

57 - وفي عام 2023، أعربت رابطة صيادي الأسماك في برمودا عن عدم موافقتها على التزام الإقليم بتوفير الحماية الكاملة لما نسبته 20 في المائة من منطقته الاقتصادية الخالصة. وعلى هذه الخلفية، أعدت الحكومة مذكرة تفاهم بالتشاور مع الرابطة، وافقت فيها على جميع طلبات الرابطة باستثناء طلبها المتعلق بالالتزام بنسبة 20 في المائة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2023، نُشر مشروع جديد للخرائط يبين المنطقة البحرية المحمية المقترحة، مع مراعاة الملاحظات الواردة من قطاع الصيد التجاري. ومن شأن شبكة المناطق المنقحة أن تحمي موائل التفريخ، الأمر الذي يكفل سلامة الأرصدة السمكية والموائل البحرية الأخرى، ويزود الإقليم بالقدرة على الصمود في مواجهة الآثار الناجمة عن تغير المناخ؛ ويحمي النظم الإيكولوجية البحرية التي تدعم قطاع السياحة في الإقليم.

58 - وتنتج شركة خاصة واحدة، تعتمد حصراً على الوقود الأحفوري في توليد الكهرباء، حوالي 98 في المائة من الطاقة الكهربائية في الإقليم. وأما النسبة المتبقية والبالغة 2 في المائة فتوفرها محطة خليج تاينز التي تحوّل النفايات إلى طاقة، وهي محطة تملكها وتشغلها وزارة الأشغال العامة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2021، أعلنت حكومة الإقليم أن محطة خليج تاينز أصبحت في حالة يرثى لها مما قد يتطلب استثمارا يمكن أن يصل إلى 150 مليون دولار لاستبدالها بالكامل. وبدأت عملية تثبيت المحطة وتجديدها في شباط/فبراير 2022، ووافقت حكومة الإقليم لاحقا على برنامج تثبيت آخر بتكلفة تقدر بنحو 22 مليون دولار لمواجهة التحديات الفورية حتى اكتمال البرنامج. ووفقًا لاستراتيجية التنمية الاقتصادية للفترة 2023-2027، أوضحت حكومة الإقليم أن 85 في المائة من إمدادات الكهرباء في الإقليم يمكن توليدها من مصادر متجددة بحلول عام 2035.

59 - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، أدت التعديلات التي أُدخلت في كانون الأول/ديسمبر 2017 على قانون المتنزهات الوطنية في برمودا لعام 1986 إلى إنشاء 16 منطقة محمية جديدة (90 فداناً) في شبكة المتنزهات الوطنية. وبعد إعادة تصنيف سبعة متنزهات قائمة لتكون محميات طبيعية، بلغ العدد الإجمالي للمناطق المحمية في إطار شبكة المتنزهات الوطنية 112 منطقة محمية (بمساحة إجمالية قدرها 129 1 فداناً).

سادسا - المسائل العسكرية

60 - وفقا للدولة القائمة بالإدارة، لدى برمودا كتيبة دفاع تضم 365 جندياً، وتدعى كتيبة برمودا الملكية، ويبلغ قوامها الحالي 238 فردا عاملا. وهذا العدد يشمل 30 جنديا متفرغاً، بينما يعمل العدد المتبقي من الأفراد بدوام جزئي كأفراد احتياطيين. وتنقسم الكتيبة إلى سرّيتيْ عمليات تضم كل واحدة منهما حوالي 100 جندي، وتتلقى الدعم من سرية للوجستيات ووحدة للتدريب. وكانت الكتيبة تتألف من أفراد مجنَّدين ومتطوعين حتى أُنهي العمل بنظام التجنيد الإجباري في عام 2015. وبموجب قانون تعديل شؤون الدفاع، الذي أصبح ساري المفعول في 1 تموز/يوليه 2018، أصبح التجنيد الطوعي الوسيلةَ الوحيدة التي يمكن بواسطتها تجنيد الرجال أو النساء في الكتيبة. وقد أجرت الكتيبة استعراضاً استراتيجياً في النصف الأول من عام 2018 جرى تحديثه في عام 2020 بتنقيح القوام المستهدف ليصبح 420 فردا. ويتمثل هدفاها الرئيسيان في حماية القوة وتوفير المساعدة الإنسانية والإغاثة في حالات الكوارث.

61 - وفي عام 2020، كانت أول ضابطة في كتيبة برمودا الملكي منذ ثلاثة عقود من الزمن أحد جنديين من الكتيبة يكملان دورة تدريبية مدتها ثمانية أسابيع في أكاديمية ساندهيرست الملكية العسكرية في المملكة المتحدة.

62 - وتتعاون الكتيبة بانتظام مع حكومات وجيوش أجنبية منها حكومات وجيوش جامايكا وكندا والولايات المتحدة، وتساعد في عمليات الإغاثة في حالات الكوارث في الأقاليم الأخرى التي تديرها المملكة المتحدة.

63 - وفي شباط/فبراير 2020، تم تشكيل قوة خفر السواحل التابعة لكتيبة برمودا الملكية من خلال دمج الوحدة البحرية التابعة لدائرة شرطة برمودا وقوة القوارب التابعة لكتيبة برمودا الملكية. وتتمثل مسؤولياتها في تسيير الدوريات في المنطقة البحرية الداخلية وخفارتها تمشيا مع قانون تعديل شؤون الدفاع (وحدة خفر السواحل) لعام 2018.

سابعا - العلاقات مع المنظمات الدولية والجهات الشريكة الدولية

64 - برمودا عضو منتسب في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وفي الجماعة الكاريبية، والسوق المشتركة لمنطقة البحر الكاريبي، وهي عضو في فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في منطقة البحر الكاريبي التي أُنشئت لمكافحة غسل الأموال. وفي عام 2023، أعلنت حكومة الإقليم عن عزمها السعي إلى الحصول على العضوية الكاملة في الجماعة الكاريبية. ووكالةُ المعلومات الاستخبارية المالية في برمودا عضو في مجموعة إيغمونت لوحدات الاستخبارات المالية، وهيئةُ النقد في برمودا عضو في الهيئات المالية التنظيمية الإقليمية والدولية، بما في ذلك الرابطة الدولية لمشرفي التأمين، والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية، وفريق مشرفي المراكز المالية الدولية. وإضافة إلى ذلك، تشارك برمودا في مؤسسة حفظ السلاحف البحرية، وفي الحوار بين منطقة البحر الكاريبي والولايات المتحدة بشأن

التعاون في مجال الأمن، وفي الاتحاد الدولي للنقابات العمالية، والمنظمة الدولية للشـــرطة الجنائية، واللجنة الأولمبية الدولية.

ثامنا – الوضع المستقبلي للإقليم

ألف – موقف حكومة الإقليم

65 – ترد المعلومات المتعلقة بالتطورات التي طرأت على الوضع المستقبلي لبرمودا في الفرع الأول أعلاه.

باء – موقف الدولة القائمة بالإدارة

66 – في عام 2023، عُقد اجتماعان لمجلس المملكة المتحدة الوزاري المشـــترك لأقاليم ما وراء البحار في لندن، في 11 و 12 أيار/مايو و 14 و 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، حيث استضافت الدولة القائمة بالإدارة ممثلي حكومات أقاليم ما وراء البحار التابعة لها.

67 – وفي البيان المعتمد في الاجتماع المعقود في أيار/مايو، ذكرت حكومة المملكة المتحدة وقادة أقاليمها الواقعة ما وراء البحار أن المبدأ الذي يقضي بالمساواة في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها الحق في تقرير مصيرها، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، ينطبقُ على شعوب الأقاليم الواقعة ما وراء البحار. وأكدوا من جديد أهمية دعم حقّ هذه الشـــعوب في تقرير مصـــيرها، فذلك مســـؤولية جماعية تقع على عاتق حكومة المملكة المتحدة بكامل مكوناتها.

68 – وذكرت حكومة المملكة المتحدة وقادة أقاليم ما وراء البحار أنهم سـيواصـلون اسـتكشـاف السـبل الكفيلة بتمكين أقاليم ما وراء البحار من الحفاظ على الدعم الدولي في مواجهة المطالبات العدائية بالســـيادة عليها. وذُكر أيضـــا أن المملكة المتحدة ســـتواصـــل دعم طلبات الأقاليم التي يقيم فيها ســـكان دائمون برفع أسمائها من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي إذا ما رغبت تلك الأقاليم في ذلك.

69 – وفي الإعلان المشترك الصادر في 14 كانون الأول/ديسمبر 2023، عقب الاجتماع الذي عُقد في تشـرين الثاني/نوفمبر، ذكرت حكومة المملكة المتحدة وقادة أقاليم ما وراء البحار أن المملكة المتحدة سـتدعم الحكومات المنتخبة ديمقراطياً في أقاليم ما وراء البحار، إذا ما رغبت في ذلك، في قبول مسـؤوليات إضـافية ومزيد من الحكم الذاتي، فضـــلا عن المســـاءلة. وســـتتخذ المملكة المتحدة هذه الخطوات بما يتماشـــى مع مســـؤولياتها الســـيادية والقانون الدولي، مع كفالة الوفاء بالالتزامات بموجب ميثاق الأمم المتحدة والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وكذلك بموجب دستور كل إقليم من أقاليم ما وراء البحار.

70 – وفي الجلسة الثامنة للجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) التي عُقدت في 10 تشـــرين الأول/أكتوبر 2023، خلال الدورة الثامنة والســـبعين للجمعية العامة، ذكر ممثل المملكة المتحدة أن المملكة المتحدة تربطها علاقة عصـرية مع جميع أقاليمها في ما وراء البحار تقوم على الشـراكة والقيم المشتركة وحق كل شعب من تلك الأقاليم في أن يظل بريطانيا أم لا.

71 – وأضـــاف قائلا إن أقاليم ما وراء البحار تتمتع بقدر كبير من الحكم الذاتي على الصـــعيد الداخلي، رهنا بشـرط واحد فقط، ألا وهو احتفاظ المملكة المتحدة بالسـلطات التي تمكنها من الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي. وأوضـــح أن المجلس الوزاري المشـــترك بين المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار يجتمع

سنويا لرصد الأولويات الجماعية والمضي قدما بتنفيذها. والمملكة المتحدة ملتزمة بدعم الأقاليم في تحقيق هذه الأولويات، بما فيها الحماية البيئية، والاضطلاع بمسؤولياتها، بما فيها كفالة الأمن. وذكر أن حكومة بلده تقدم الدعم المالي والعملي لبناء القدرات المحلية والقدرة على الصمود، وأن مشاريع مختلفة تتعلق بالبنى التحتية يجري تنفيذها حاليا (انظر A/C.4/78/SR.8).

تاسعا - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

72 - في 7 كانون الأول/ديسمبر 2023، اتخذت الجمعية العامة القرار 88/78، دون تصويت، بناء على تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة لعام 2023 (A/78/23) والتوصية الصادرة لاحقا عن اللجنة الرابعة. وفي ذلك القرار، قررت الجمعية ما يلي:

(أ) أعادت تأكيد حق شعب برمودا غير القابل للتصرف في تقرير المصير، وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة 1514 (د-15) المتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة؛

(ب) أعادت أيضاً تأكيد أنه لا بديل في عملية إنهاء استعمار برمودا عن مبدأ تقرير المصير الذي يشكل أيضاً حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، على نحو ما تقر به اتفاقيات حقوق الإنسان ذات الصلة بالموضوع؛

(ج) أعادت كذلك تأكيد أن شعب برمودا هو في نهاية المطاف صاحب الحق في تحديد مركزه السياسي في المستقبل بحرية، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة بالموضوع والإعلان وقرارات الجمعية العامة المتخذة في هذا الصدد، واهابت بالدولة القائمة بالإدارة، في هذا الصدد، أن تقوم، بالتعاون مع حكومة الإقليم والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، بإعداد برامج تثقيف سياسي للإقليم لتوعية الشعب بحقه في تقرير المصير طبقا للخيارات المشروعة المتعلقة بالمركز السياسي والمستندة إلى المبادئ المحددة بوضوح في قرار الجمعية 1541 (د-15) والقرارات والمقررات الأخرى ذات الصلة؛

(د) أكدت أهمية تقرير لجنة استقلال برمودا لعام 2005 الذي يقدم دراسة وافية للحقائق المحيطة بالاستقلال، وما زالت تأسف لأنه لم يجر حتى الآن تنفيذ الخطط الرامية إلى عقد اجتماعات عامة وعرض ورقة خضراء على مجلس النواب تليها ورقة بيضاء تحدد الاقتراحات في مجال السياسة العامة المتعلقة باستقلال برمودا؛

(هـ) أكدت الحاجة إلى مواصلة تعزيز الحكم الرشيد والشفافية والمساءلة في الحكومة، بما يعود بالفائدة على الإقليم؛

(و) طلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم بتيسير الأعمال التي يضطلع بها فيما يتعلق بالجهود المبذولة للتوعية التثقيفية للجمهور، بما يتسق مع المادة 73 (ب) من الميثاق، وأهابت في ذلك الصدد بمؤسسات الأمم المتحدة المعنية أن تقدم المساعدة، عند طلبها، إلى الإقليم؛

(ز) رحبت بمشاركة الإقليم بنشاط في أعمال اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛

(ح) أكدت أنه ينبغي للإقليم أن يواصل المشاركة في أنشطة اللجنة الخاصة، بما في ذلك الحلقات الدراسية الإقليمية، من أجل تزويد اللجنة بمعلومات حديثة عن عملية إنهاء الاستعمار؛

(ط) أكدت أيضا أهمية أن تكون اللجنة الخاصة على علم بآراء شعب برمودا ورغباته وأن تعزز فهمها لأحوال هذا الشعب، بما في ذلك طبيعة ونطاق الترتيبات السياسية والدستورية القائمة بين برمودا والدولة القائمة بالإدارة؛

(ي) أهابت بالدولة القائمة بالإدارة أن تشارك في أعمال اللجنة الخاصة وأن تتعاون معها تعاونا كاملا من أجل تنفيذ أحكام المادة 73 (هـ) من الميثاق والإعلان ومن أجل إخطار اللجنة الخاصة بتنفيذ أحكام المادة 73 (ب) من الميثاق فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى النهوض بالحكم الذاتي في برمودا، وشجعت الدولة القائمة بالإدارة على تيسير إيفاد البعثات الزائرة والبعثات الخاصة إلى الإقليم؛

(ك) أعادت تأكيد أن الدولة القائمة بالإدارة مسؤولة، بموجب الميثاق، عن تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وصون الهوية الثقافية للإقليم، وطلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تتخذ خطوات للحصول على كل مساعدة ممكنة، سواء على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف، واستخدامها بفعالية في تعزيز اقتصاد الإقليم؛

(ل) أخذت في الاعتبار خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، وأكدت أهمية تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة للإقليم عن طريق تشجيع النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمنصف، وتهيئة مزيد من الفرص للجميع، والحد من أوجه عدم المساواة، ورفع مستويات المعيشة الأساسية، وتدعيم التنمية الاجتماعية العادلة والاندماج الاجتماعي، وتعزيز إدارة الموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية على نحو متكامل ومستدام بما يكفل أموراً منها دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، وفي الوقت نفسه تيسير حفظ النظم الإيكولوجية وتجديدها وردها إلى حالتها الأصلية وكفالة صمودها في مواجهة التحديات الجديدة والمستجدة، وحثت بقوة الدولة القائمة بالإدارة على الامتناع عن القيام بأي نوع من الأنشطة غير المشروعة والضارة وغير المثمرة التي لا تتماشى مع مصلحة شعب الإقليم، بما في ذلك استخدام الإقليم كمركز مالي دولي؛

(م) طلبت إلى الإقليم وإلى الدولة القائمة بالإدارة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية البيئة في الإقليم وحفظها من جميع أشكال التدهور، وطلبت مرة أخرى إلى الوكالات المتخصصة المعنية رصد الأحوال البيئية في الإقليم وتقديم المساعدة إليه وفقاً لنظمها الداخلية السائدة؛

(ن) طلبت إلى اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة مسألة برمودا وأن تقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والسبعين وعن تنفيذ القرار.

المرفق
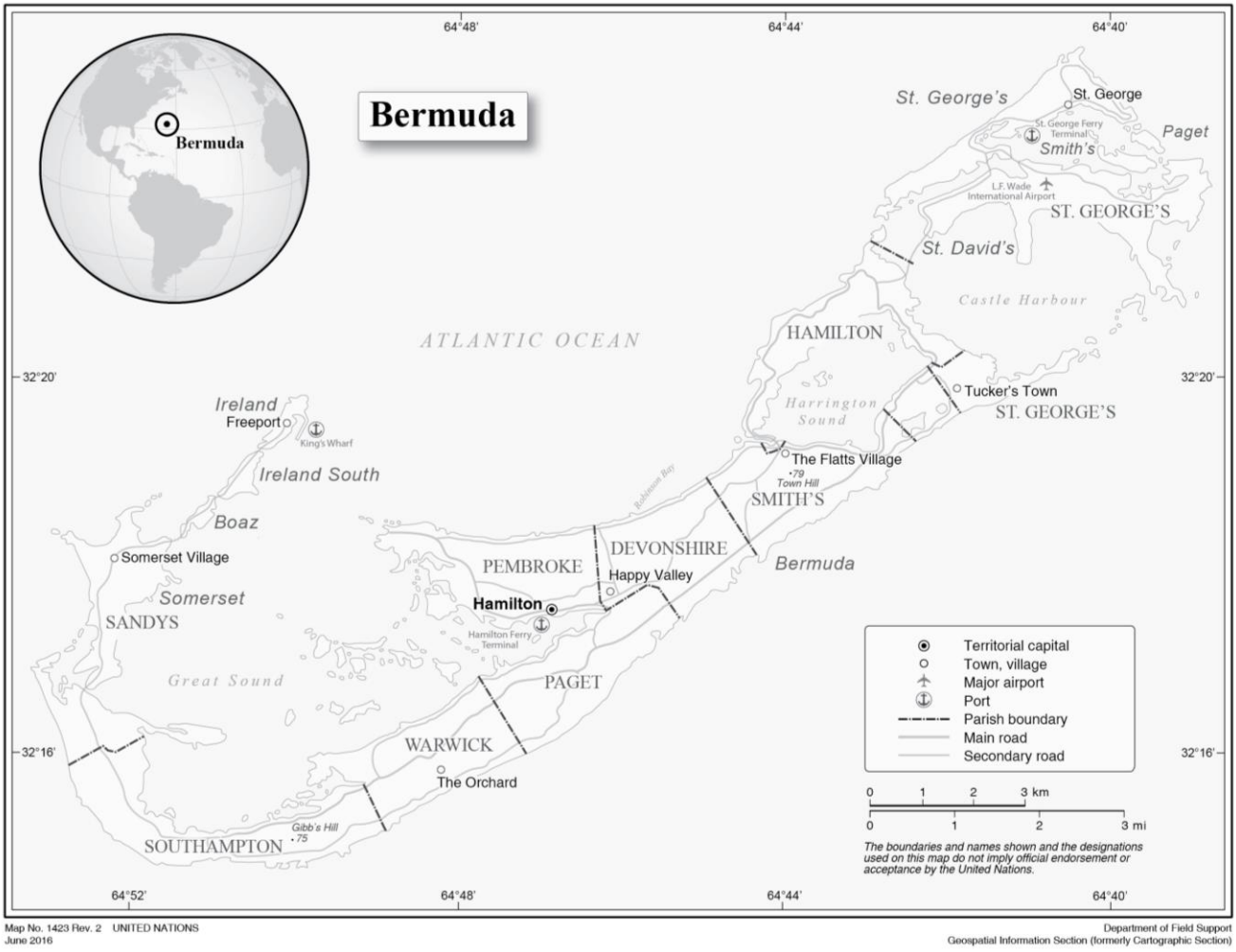
خريطة برمودا